الوحدة 4

كيفية مواءمة عدالة الطفل مع عملية سلام تابعة للأمم المتحدة

التقييم

إرشادات لدعم التعلم

وزع تقييم الوحدة 4 على الدارسين وامنحهم 15 دقيقة للإجابة على الأسئلة. ثم وزع ورقة الإجابة واطلب من الدارسين العمل في مجموعات مؤلفة من اثنين لكل مجموعة وتصحيح إجابات بعضهم البعض.

لاحظ أن الأسئلة تتعلق بمحتوى هذه الوحدة لكنها تتصل أيضا بمعارف ومهارات يفترض أنها مثلت جزءا من تدريب سابق.

1) اتُهمت فتاة تبلغ من العمر 17 عاما بسرقة رغيف خبز للمرة الثالثة هذا الشهر. هل يتعين أن تؤضع يداها في الأصفاد؟

أ – نعم، لأنه كما هو واضح فإن الفتاة لديها عقلية إجرامية.

ب –لا، ليس من المناسب أو الضروري عمل ذلك.

ج – نعم، ولكن لفترة قصيرة، حتى يأتي أخصائي اجتماعي ليتولى رعايتها.

د – نعم، ولكن فقط إذا سألها ضابط الشرطة بوضوح عن رأيها في الأمر.

2) قُبض على صبي يبلغ من العمر 14 عاما وكانت أوراق الهوية التي أظهرها غير مرتبة ومتسخة وبعض معلوماتها غير مقروءة. هل يجب احتجاز الصبي؟

أ – لا، لأن اللجوء إلى الاحتجاز ينبغي أن يكون ملاذا أخيرا، ولا يوجد سبب هنا يبرر مثل هذا الإجراء.

ب –نعم على الشرطة احتجاز الصبي للفترة التي تراها ضرورية لتلقينه درسا حول ضرورة الاعتناء بأوراق هويته بشكل أفضل.

ج – نعم، ولكن لأقصر مدة ممكنة تكفي للتحقق المضاعف من هويته.

د – نعم، على الشرطة احتجازه إلى أن يأتي شخص بالغ يتولى رعايته.

3) يجب على ضابط الشرطة الذي يرغب في احترام حق الطفل في المشاركة في إجراءات سير العدالة، أن:

أ – يدع الطفل يقرر عقوبته ومدة احتجازه.

ب –يزود الطفل بجميع المعلومات ذات الصـــلة بطريقة ملائمة له، ويســـمح له بالتعبير عن وجهة نظره ويأخذ رأيه في الاعتبار في الخطوة التالية.

ج – يدع الطفل يعمل ليسهم في إيرادات أسرته.

د – يسمح للطفل بأن يشهدالإجراءات القضائية المتعلقة بقضيته.

4) صبي وصبية كلاهما ضحية للعنف الجنسي. هل ينبغي للشرطة التعامل مع الطفلين بنفس الطريقة؟

أ – نعم، كل البشر متساوون ولا شيء متمايز بين الطفلين.

ب –لا، فالنهج الذي يراعي الفوارق الجنسانية يقتضي أن يقوم ضابط الشرطة بتكييف الاستجابة مع خصوصيات كل طفل، مع مراعاة أن الفتيان والفتيات يكابدون هذه الجرائم بشـــكل مختلف ويحتاجون إلى رعاية محددة ينبغي أن يكون بوســـع الخدمات المتخصصة تقديمها.

ج – نعم، يجب إدانتهما بسبب جريمتهما واحتجازهما بشكل منفصل عن البالغين.

د – لا، يجب اعتبار الفتاة ضحية، واعتبار الصبي واهن العزيمة وينبغي محاكمته.

5) عندما يُلقى القبض على طفل، ما هو الإجراء الذي يُتخذ فقط لأن القضية تتعلق بطفل، ولا يُتخذ إذا كان الشخص المتهم بالغا؟

أ – يقوم ضابط الشرطة برعاية الطفل والتأكد من سلامته وعدم تعرض صحته للخطر.

ب –يضمن ضابط الشرطة اتصال الطفل بمحام.

ج – يقوم ضابط الشرطة بإبلاغ عائلة الطفل على الفور وإشراكها في القضية.

د – تقوم الشرطة باعتقال المتواطئين في تصرفات الطفل.

6) عند أول اتصال مع الطفل، تكون مسؤولية ضابط الشرطة هي:

أ – التأكد من التحدث إلى الطفل بطريقة ودية وشرح ما يحدث ، وإعلام الطفل بأنه يمكنه الوثوق بالضابط بخصوص ما سيحدث في الخطوة التالية.

ب –إجراء تقييم طبي للتأكد من سلامة الطفل والإطمئنان على صحته.

ج –لمْ شـمل الطفل مع أسـرته وتقييم قدرة الأسـرة على رعاية الطفل، وتهيئة اجراءات حصـوله على الخدمات الاجتماعية ورصد تطور الوضع مع مرور الوقت.

د – أخذ الطفل بين ذراعيه لطمأنته، واصـــطحاب الطفل إلى منزله وتوفير مكان للنوم له إذا لم تكن هناك ملاجئ مفتوحة في ذلك الوقت من اليوم.

7) ما هو الأسلوب غير المناسب لإدارة قضايا تشمل طفلا ضحية لجريمة؟

أ – حفظ الملفات، بما فيها التقارير والبيانات الشخصية في خزانة بمنأىً عن إمكانية إطِلاع الأفراد غير المصرح لهم عليها.

ب –القيام في اجتماع تنسيقي بتبادل جميع البيانات المرتبطة بالقضية، بما في ذلك أسماء وعناوين الضحية والمشتبه به (المشتبه بهم) والأطراف الأخرى المعنية من أجل تسهيل التعاون الفعال وتجنب التداخل في إجراءات سلطات العدالة.

ج – الإشارة في تقرير الشرطة إلى جميع المعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك عن جنس وعمر الأشخاص المعنيين والتفاصيل الكاملة لسُبل الاتصال بجميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والقضائية والطبية الداخلة في القضية.

د – قصر المناقشة على الزملاء فقط عند الضرورة والأهمية، دون الكشف عن هوية الضحايا أو المعلومات التي قد تساعد في التعرف عليهم (على سبيل المثال، العنوان واسماء الآباء والصلات بين الضحية وأشخاص معروفين).

8) سرق صبي خبزا لإطعام إخوته. إنه فقير وغير متعلم ويتعاطف مع جماعة معارضة. كيف ينبغي أن ينظر ممثل العدالة إلى الصبي؟

أ – كطفل مخالف للقانون، لأنه ارتكب جريمة ويمكن تلقينه لارتكاب مزيد من الجرائم. وهذا الاعتبار يحتل أولوية في سياق الإرهاب.

ب –كشاهد ومخبر، فربما تتاح من خلاله إمكانية الوصول إلى معلومات مهمة بشأن الجماعات الإسلامية.

ج – كضحية، لأن الجريمة التي ارتكبها حتى الآن هي السرقة، وكان مضطرا للقيام بذلك بسبب الظروف. فعدم قدرة والديه وأسرته ومجتمعه على دعم جميع حقوقه أجبره على ارتكاب الجريمة.

د – وضع كل ما سبق بعين الاعتبار، لأنه يتعين على الجهة القضائية النظر في جميع أبعاد القضية مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى.